القمة المقبلة لحلف الأطلسي تبحث فتح خمس قواعد جديدة بأوروبا

عواصم/وكالات

يعقد قادة دول حلف شمال الأطلسي يومي الخميس والجمعة القادمين قمة في ويلز لبحث مسألة فتح خمس قواعد عسكرية جديدة في دول شرق أوروبا لاتفيا وليتوانيا وإستونيا ورومانيا وبولندا.

ويخطط الحلف لنشر 4000 عسكري من الدول الأعضاء فيه في كل من هذه القواعد، حسب ما نقلته الصحيفة عن مصدر أطلسي مطلع، دون الخوض في تفاصيلها.

وقالت صحيفة ألمانية : إن مهمة القواعد الجديدة ستتمثل في حماية الدول أعضاء حلف شمال الأطلسي من روسيا.

وأعلن أمين عام الحلف، أندرس فوغ راسموسن، في الأسبوع الماضي أن الحلف ينوي إنشاء قواعد جديدة له في شرق أوروبا.

ويتهم الحلف روسيا بالمسؤولية عن تصعيد القتال في الشرق الأوكراني.

وقال راسموسن حينها للصحيفة ذاتها : إن الحلف يرى من الضروري أن يكون حضوره في شرق أوروبا أكثر كثافة، مشيرا إلى أن القمة الأطلسية المرتقبة ستتخذ قرارا برفع فعالية قوات الرد السريع الأطلسية، مضيفا :إن تنفيذ هذه الخطة يتطلب خلق البنية التحتية اللازمة في الدول الأعضاء في الحلف، وقال: "أعتقد أن حلفاءنا في الشرق سيرتاحون لهذه الخطة. سنتخذ كل الإجراءات من أجل ضمان الحماية الفعالة لكل عضو في الناتو".

يشار إلى أن صحيفة فاينانشال تايمز، ذكرت يوم الجمعة الماضي أن 7 دول أعضاء في حلف شمال الأطلسي (الناتو) تخطط لتشكيل قوة رد سريع تتكون من 10 آلاف جندي على الأقل في إطار خطط لتعزيز دفاعات الحلف في الرد على تدخل روسيا في أوكرانيا.

وأكدت الصحيفة أن القوة التي ستقودها بريطانيا ستشمل وحدات جوية وبحرية بالإضافة إلى قوات برية، وأن الهدف هو إنشاء قوة رد سريع بحجم فرقة يمكن نشرها بسرعة وإجراء مناورات منتظمة.

وقالت : إن الدول التي ستشارك تضم الدنمارك ولاتفيا وإستونيا وليتوانيا والنرويج وهولندا، بينما عبرت كندا أيضا عن اهتمامها بالمشاركة.

ويتوقع أن يعلن رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون تشكيل القوة الأسبوع القادم بالتزامن مع قمة حلف الأطلسي في ويلز.

شعبية أوباما تتراجع بسبب خلافاته مع الديموقراطيين

واشنطن/ أ.ف.ب.

لا يعد الرئيس الأميركي باراك اوباما ورقة انتخابية رابحة بعد خمسة اعوام ونصف من وصوله الى البيت الابيض، وشعبيته يمكن أن تثير الحسد في فرنسا على سبيل المثال، لكنها ضعيفة من وجهة نظر المعايير الاميركية. فقد نال 43% من الآراء المؤيدة، كما يفيد المؤشر الاسبوعي لمعهد غالوب. وعلى الارض ينأى الكثير من نواب حزبه بأنفسهم عنه.

ويتحول التمايز عنه معارضة صريحة في مجال الطاقة، في ولايات مثل لويزيانا والاسكا المعروفتين بانتاجهما النفطي، وحيث يأخذ اعضاء مجلس الشيوخ الديموقراطيون المنتهية ولاياتهم على اوباما مماطلته في اجازة بناء خط كايستون العملاق لانابيب النفط.

وقال ديفيد باركر الاستاذ في جامعة ولاية مونتانا: "لن تروه ابدا في الاسكا وفي لويزيانا أو في اركنساس".

والحساب الانتخابي مسألة بالغة الحساسية للديموقراطيين. وسيتم تجديد ستة وثلاثين مقعداً لأعضاء في مجلس الشيوخ من اجمالي 100 مقعد الثلاثاء في 4 (نوفمبر) يشغل الديموقراطيون 21 منها والجمهوريون 15.

ويتعيّن على الجمهوريين الذين يشغلون 45 مقعدًا في مجلس الشيوخ الآن، أن يسحبوا من الديموقراطيين ستة مقاعد على الاقل للفوز بالاكثرية، ويعتقدون أن فرصة ممتازة متوافرة لهم لتحقيق ذلك في ولايات بلغت فيها شعبية اوباما مستويات متدنية جدًا، وهي ولايات ريفية ومحافظة جدًا (فرجينيا الغربية ومونتانا وداكوتا الجنوبية وبنسبة اقل في كارولاينا الشمالية وكولورادو وايوا).

واذا ما تمكنوا من السيطرة على مجلس الشيوخ، سيؤمن الجمهوريون الاكثرية في مجلسي الكونجرس، بعدما انتقل مجلس النواب الى الجمهوريين في 2010م، مما يقضي على آخر آمال اوباما في السنتين الأخريين من ولايته. وفي هذه المرحلة، يقدر المحللون فرص الجمهوريين بما يفوق 50%.

واكد ميرلي بلاك من جامعة ايموري في جورجيا أن الديموقراطيين المنتهية ولاياتهم "يتمايزون عن الرئيس" في بعض المجالات.

وبالاضافة الى الطاقة، يشكل موضوع الهجرة السرية البالغ الدقة مصدر قلق كبير للديموقراطيين.

ولمواجهة العراقيل التي يفرضها الكونجرس، وعد باراك اوباما بالاسراع في التحرك عبر المراسيم لتسوية اوضاع ملايين الاشخاص غير الشرعيين، من دون المرور بقانون يصدره الكونجرس. وقد رحب بهذه المبادرة يسار الحزب والجمعيات، لكنها تثير معارضة ديموقراطيين يخوضون حملات انتخابية متقاربة، كالسناتورة جين شاهين عن نيوهامشير.

وقال المتحدث باسمها شيربال شاه: إن "السناتورة شاهين تعتبر أن على الكونجرس أن يسن قانونًا لاصلاح كامل نظامنا القديم المتعلق بالهجرة، ولن تدعم حلاً جزئياً أو عبر المراسيم".

انه تحذير مهذب ولا لبس فيه.

وبصورة عامة، سيخرج حزب اوباما ضعيفًا جداً من الانتخابات التشريعية في السنة السادسة لادارة (ثلث مجلس الشيوخ وكامل مجلس النواب يتم تجديدهما كل سنتين، فيما ينتخب الرئيس كل اربع سنوات، في نوفمبر).

ولم يعمد باراك اوباما الذي ما زال حتى اليوم مبتعدًا عن الانتخابات، الى القيام بأي زيارة لدعم مرشحين، ما عدا سهرات خاصة الى حد ما لجمع اموال من اجل حزبه.

ويأمل الديموقراطيون في ألا تشبه انتخابات 2014م انتخابات 2006م، في منتصف الولاية الثانية للرئيس الجمهوري جورج دبليو. بوش. وكان تراجع شعبية بوش آنذاك شبيهاً بتراجع شعبية اوباما أو حتى اكثر، بسبب الحرب في العراق. وقد امتنع عن القيام بحملة حتى لا يؤثر على حزبه.

لكنّ الجمهوريين خسروا رغم كل شيء الغالبية في مجلسي الكونجرس.

تشكيل حكومة تايلاندية يهيمن عليها الجنرالات

بانكوك/أ ف ب

شكل الفريق العسكري الذي وصل إلى السلطة في تايلاند على اثر انقلاب عسكري حكومة يهيمن عليها العسكر ليحكم بذلك قبضته على الحياة السياسية التي أفرغت من أي حراك احتجاجي.

وفي تعليق على ذلك كتبت صحيفة ذا نايشن أمس : "إن رئيس الوزراء يضع ثقته في عسكر وبيروقراطيين سابقين".

وحوالي ثلث أعضاء هذه الحكومة المؤلفة من 32 وزيرا والتي صادق عليها الملك بوميبول بمرسوم هم من العسكريين من ذوي الرتب العالية والمتحالفين مع رئيس الفريق العسكري الحاكم الجنرال برايوت شان او-شا الذي أصبح رئيسا للوزراء قبل عشرة أيام.

ويفترض أن يصادق الملك على تسلم هؤلاء الوزراء مهامهم إثناء حفل يرتقب إجراؤه هذا الأسبوع في مستشفى بانكوك التي يتواجد فيها الملك البالغ من العمر 86 للعلاج.

وهكذا باتت حقائب وزارية مثل العدل والخارجية او التجارة في عهدة جنرالات.

وفي عداد الوزراء أيضا مسؤولون عن القمع الدامي الذي قام به الجيش في 2010م لتظاهرات القمصان الحمر أنصار رئيس الوزراء الأسبق ثاكسين شيناوترا الذي أطيح بانقلاب عسكري في العام 2006م.

وقد أصبح الجنرال انوبونغ باوشيندا وزيرا للداخلية ما يعتبر إشارة إلى استمرار النهج المتشدد المتبع لقمع أية معارضة.

ولا تضم هذه الحكومة أي وجه معتدل قد يكون قادرا على بدء أية مبادرة مصالحة مع ثاكسين شيناوترا الذي ما زال حزبه يحقق فوزا في الانتخابات الوطنية منذ الانقلاب العسكري في 2006م.

ويرى المحلل السياسي بول تشامبرز في ذلك "خطأ" من الجنرال برايوت الذي قد يكون "لسخرية القدر ساعد على إعطاء نفحة جديدة من الدعم لثاكسين".

ومنذ 22 مايو اختفى رجالات السياسة عن المسرح والمشهد الإعلامي وكذلك تم كم الأصوات المنتقدة.

وأوضح الجيش انه تولى السلطة لوضع حد لسبعة أشهر من التظاهرات الدامية المناهضة لحكومة ينغلاك شيناوترا شقيقة رئيس الوزراء الأسبق ثاكسين شيناوترا.

لكن البعض يتهمون الفريق العسكري الحاكم بأنه استغل الوضع كذريعة ليتخلص من نفوذ ثاكسين شيناوترا الذي ما زال رغم نفيه الشخصية التي تقسم المملكة. فهو يعتبر بنظر النخب التقليدية ومنها الجيش بمثابة تهديد للمملكة بحسب الخبراء.

ومنذ الانقلاب الذي أطاح بالحكومة المدنية المنتخبة في 22 مايو علقت المجموعة العسكرية العمل بالدستور وفرضت قيودا مشددة على الحريات المدنية، ما أثار انتقادات المجتمع الدولي.

وفيما تحضه واشنطن وبروكسل على العودة سريعا إلى الديموقراطية، استبعد "المجلس الوطني للسلام والأمن" إجراء انتخابات قبل سنة لإفساح المجال حتى ذلك الحين أمام إجراء إصلاحات سياسية ضرورية كما يقول لوضع حد لسنوات الاضطراب السياسي هذه.

وكان الجنرال برايوت شان-او-شا رئيس المجلس الوطني للسلام والأمن الذي سيتقاعد بموجب السن القانوني أواخر سبتمبر، صرح انه سيتم تشكيل حكومة انتقالية قبل سبتمبر، لكنه لم يحدد هل هي مدنية أم عسكرية.

وأعربت المفوضة العليا لحقوق الإنسان للأمم المتحدة هذا الأسبوع عن "قلق شديد" من الوضع في تايلاند لا سيما بسبب تزايد الملاحقات ضد المنتقدين ومعاقبتهم بالسجن عدة سنوات.

ويبقى التساؤل عما إذا كانت المجموعة العسكرية الحاكمة ستحترم الجدول الزمني للانتخابات بنهاية 2015م.

ويرى البعض أن العسكر سيبقون في الحكم لسنوات مديدة. ونقلت صحيفة "ذا نايشن" الخميس عن الجنرال اكاشاي سريفيلاس أن "تسوية مشاكل تايلاند تتطلب على الأقل عشر سنوات وليس سنتين او ثلاث".

ورد سوناي فازوك من منظمة هيومن رايتس ووتش : إن "الجنرلات لا ينوون بشكل واضح العودة الى الديمقراطية، أن الدستور الانتقالي يمنحهم مبررا قانونيا لسلطتهم".

تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات ..

محمد بن راشد

وذكرت وكالة سبأ أنه جرى خلال اللقاء التطرق إلى آخر مستجدات وتطورات الأوضاع في اليمن وجهود الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي لإنجاح العملية السياسية و تعزيز دور الدولة لمواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية والإنسانية.

حضر اللقاء ولي عهد دبي سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم ووزير الدولة للشؤون الخارجية الدكتور أنور قرقاش والقائم بأعمال سفارة اليمن في أبوظبي عبدالله الفقيه.

وزير الخارجية

واستعرض اللقاء المستجدات الإقليمية والدولية والتحضيرات الجارية لاجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية، وكذلك بحث التحضيرات لأعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة والاجتماعات التي ستعقد على هامشها بما فيها التحضيرات لأصدقاء اليمن.

حيث أكد وزير الدولة الإماراتي على حرص بلاده على المشاركة في تلك الاجتماعات بمستوى رفيع حرصاً من دولة الإمارات العربية الشقيقة على دعم بلادنا وخصوصاً في هذه المرحلة الحساسة التي تتطلب من الجميع دعم اليمن.

وقد استعرض اللقاء مجا?ت التعاون الاقتصادي والفرص المتاحة أمام رجال الأعمال اليمنيين والإماراتيين من خلال مجلس رجال الأعمال والغرف التجارية في البلدين الشقيقين وذلك لتعزيز الشراكة وبحث الفرص الاستثمارية لتصدير المنتجات اليمنية للسوق الإماراتية.

وتطرق الجانبان إلى جهود الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي لإنهاء الأزمة السياسية الراهنة في البلاد عبر الحوار السياسي وإنجاح العملية السياسية وفقا للمبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني الشامل ودعوته للمصالحة والاصطفاف الوطني، وأهمية تعزيز دور الدولة لمواجهة مختلف التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية.

وقد ثمن وزير الخارجية دعم دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة المستمر لبلادنا و لجهود فخامة الأخ رئيس الجمهورية بما يحقق أمن واستقرار ووحدة اليمن و بناء اليمن الجديد الذي يتطلع إليه جميع أبنائه.

"هيئة الاصطفاف"

وقالت الهيئة في بلاغ صحفي أصدرته مساء أمس:" وإذ يحيي الاصطفاف الشعبي تلك الهبة الشعبية لملايين اليمنيين التواقين لدولة العدل والحرية الراغبين بوطن آمن ومستقر تسوده المواطنة المتساوية والعدالة الاجتماعية والنظام والقانون، فإننا ندعو كافة أبناء الشعب اليمني الى عدم الانجرار لدعوات الفتنة والعصبيات بمختلف أنواعها" .

وجددت هيئة الاصطفاف الشعبي لحماية المكتسبات الوطنية التأكيد على ان الاصطفاف الشعبي اصطفاف وطني طوعي مستقل جامع يساهم في بناء اليمن الجديد، لا ينتمي لحزب أو جماعة أو أشخاص، وليس موجها ضد حزب أو جماعة أو أشخاص، ويعمل في الوقت ذاته كأداة شعبية ضاغطة على الدولة ومؤسساتها المعنية وكافة القوى السياسية والاجتماعية للإسراع في تنفيذ مقررات الحوار الوطني الشامل، وإنجاز مشروع الدستور واستحقاقات الفترة الانتقالية.

وأكدت بنفس الوقت رفض الاصطفاف الشعبي لأي إجراءات تضر بالمواطنين والاقتصاد الوطني ، وجددت مطالب الجماهير المشروعة بإعادة النظر في قرار رفع الدعم عن المشتقات النفطية التي أثقلت كاهلهم وذلك من خلال القيام بمعالجات عاجلة تشمل إسقاط الكلف الإضافية الزائدة عن السعر العالمي للمشتقات النفطية، محاربة الفساد ومحاكمة الفاسدين، استعادة الأموال المنهوبة، إنهاء الازدواج الوظيفي وإلغاء الأسماء الوهمية في الوظيفة العامة في القطاعين المدني والعسكري، القضاء على التهرب الضريبي والجمركي، فضلا عن اتخاذ إجراءات تقشفية وترشيد الانفاق العام وإنهاء الفساد المستشري في القطاع النفطي واعتماد الشفافية في إدارته.

كما طالبت هيئة الاصطفاف الشعبي لحماية المكتسبات الوطنية الإسراع بتشكيل حكومة وحدة وطنية كما نصت على ذلك وثيقة الضمانات لمؤتمر الحوار الوطني على أساس الكفاءة والنزاهة والشراكة الوطنية، يكون من أولى مهامها المعالجات الاقتصادية وتنفيذ مخرجات الحوار الوطني والاشراف على الاستفتاء على الدستور والانتخابات القادمة وتنفيذ النقاط الإحدى والثلاثين .. مشددة في ذات الوقت على أهمية أن تضع برنامجا زمنيا محددا لتنفيذ مخرجات الحوار الوطني.

وفي حين أكدت الهيئة رفض الاصطفاف الشعبي للعنف والإرهاب والتطرف وفرض الأفكار وتحقيق المكاسب السياسية بقوة السلاح، طالبت جماعة الحوثي بسحب مجموعاته المسلحة من العاصمة صنعاء وما حولها، وتسليم المحافظات والمواقع التي يسيطر عليها للدولة، وإيقاف ما يقوم به من اعتداءات في بعض المحافظات.

وشددت على ضرورة أن تتحمل الدولة مسؤولياتها في حماية الوطن والمواطنين وبسط نفوذها على كافة التراب الوطني، ونزع سلاح المليشيات أيا كانت.

وجددت هيئة الاصطفاف الشعبي لحماية المكتسبات الوطنية التحية لأبطال القوات المسلحة والأمن، مطالبة الدولة العمل على تحسين أوضاعهم ومعاقبة الجماعات التي تستهدفهم بصورة ممنهجة، مع التأكيد على أهمية تعزيز التلاحم بين أبناء القوات المسلحة والأمن والمواطنين.

كما جددت الهيئة الدعوة لكافة القوى الوطنية لإيقاف الحملات الإعلامية التحريضية والمكايدات السياسية التي تعيق مسار السلام وتقود البلاد إلى المجهول، معلنة في ذات الوقت إدانتها لاستهداف الإعلاميين والتحريض عليهم ودعت الأجهزة الأمنية إلى حمايتهم ومحاسبة كل من يهدد حياتهم.

وثمنت الهيئة في ختام البيان الدور الإقليمي والدولي للأشقاء والأصدقاء الداعم لأمن واستقرار اليمن والوقوف إلى جانبه لإنجاز التسوية السياسية في ظروف مستقرة خالية من كل ما يعيق استحقاقات المرحلة.

وزير الداخلية

وأكد اللواء الترب أن القانون الذي كفل للجميع حق التظاهر والاعتصامات السلمية هو ذات القانون الذي جرم حمل السلاح والتجول به، وقطع الطرقات ، وعرقلة حركة السير، من قبل أي جهة كانت .

ودعا وزير الداخلية جميع المواطنين إلى استشعار المسؤولية الدينية والوطنية في الالتزام بالنظام والقانون والحفاظ على الأرواح والممتلكات، وتجنب التصرفات غير المسؤولة التي تتنافى مع قيم وأخلاق المجتمع اليمني المتسم بالإيمان والحكمة، وتغليب المصالح العليا للوطن على كل المصالح الشخصية والفئوية، مبينا أن الأجهزة الأمنية لن تتهاون في تطبيق القانون على كل من يحاول تعكير صفو الأمن والاستقرار والسكينة العامة للمواطنين .

وأشاد وزير الداخلية بالجهود التي تبذلها الأجهزة الأمنية في حفظ الأمن والاستقرار وحماية المواطنين وحراسة المكتسبات والمصالح الوطنية.. مؤكدا على ضرورة بذل المزيد من الجهود في تقديم الخدمات الأمنية اللازمة للمواطنين، بما في ذلك التعامل الحكيم مع المظاهرات والاعتصامات السلمية التي كفلها الدستور والقانون، موضحا أن رجال المؤسسة العسكرية والأمنية هم صمام أمان الوطن، وأي محاولة للتقليل من شأنهم هو استهداف لمن يعول عليهم المجتمع في الحفاظ على سيادة الدولة والأمن والاستقرار، وحماية المصالح والمكتسبات الوطنية، التي بنيت بجهود كبيرة من أبناء الوطن المخلصين على مدى سنوات طويلة .